الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف –المسيلة

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الإقتصادية

الرقم التسلسلي: .....

تقرير تربص

مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي ومالي

تحت عنوان:

انعكاسات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي لسنة (2010-2020)

إعداد الطالبات

- بن مختار سمية نور الهدى
- بن حليمة أمال
- بن يونس لميس

اشراف الأستاذ (ة):

- صيفور فضيلة

السنة الجامعية: 2024-2025

وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا

AND SAY, "MY LORD, INCREASE ME IN KNOWLEDGE."

TA-HA: 114

Quran
Passion

إهداء

إلى أول من علمني الحروف قبل أن أتعلم الكلمات، الى من كانت دعواتهم سر توفيقي ونجاحي.

الى من سهروا الليالي من أجلى، وتحملوا عناء الأيام حتى أصل لما أنا عليه اليوم.

الى والديا العزيزين، يامن غرستم في القيم وربيتموني على الصبر والاجتهاد، علماتني أن الايمان بالله، العزيمة، والنية الصادقة هي مفاتيح النجاح، شكر لكم على كل لحظة دعم وكل كلمة تشجيع، وكل دعوة صادقة رفعتموها في غيابي، لولاكم لما وصلت الى هذه المرحلة، فكل نجاح أحق الناس به أنتم.

الى اخوتي واخواني

شكر لصبركم، لوجودكم بقربي في أوقات التعب، وتفهمكم للفناء احيانا انتم السند والصوت الدائم دائما.

الى اصدقائي الذين كانوا النور في طريقي، انتم من خففتم عني ضغوطات الدراسة انتم من جعل هذه الرحلة اجمل واقل تعبا.

الى استاذتي الفاضلة " صيفور .ف" لكي كل الشكر والتقدير والاحترام، لما قدمتي من علم ونصح وتوجيه، كل حرف تعلمته كان نورا وضوء لدروبي، وكل ملاحظة منكي تصحيح لاخطائي.

واخيرا، الى كل من آمن بي وبنجاحي، ودعمني، سندني واعطاني دفعة للأمام الى كل من ترك في نفسي الأثر الطيب، أهديكم هذه المذكرة " التقرير" امتنانا وذكرى تعب وسهر وسعي واصرار لنهاية أجمل.

بن مختار سمية نور الهدى

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

" وأخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمي"

صدق الله العظيم

الحمد لله الذي يسر البدايات وأكمل النهايات وبلغن الغايات

الحمد لله ماتم جهد الا بعونه وماختم سعي الا بفضله

الحمد لله الذي بلغني هذا العلم واعانني على اكماله

الحمد لله حب وشكرا وامتنانا

اهدي بكل حب ثمرة تخرجي الى نفسي العظيمة القوية التي تحملت كل العثرات رغم الصعوبات وبكل فخر أهدي فرحتي وتخرجي التي أنتظرتها طويلا الى من كانوا مصدر الدعم والعطاء دائما الى من شرفني بحمل اسمه والدي العزيز رحمه الله والى نور الذي انار دربي والسراج الذي لاينطفئ نوره بقلبي ابدا من بذل الغالي والنفيس واستمديت قوتي واعتزازي بذاتي.

الى تور عيني وضوء دربي ومهجة حياتي الى الذي ساندتني ووقفت بجانبي وقدمت لي الدعم لمواصلة طريقي، الى التي وهبتني الحياة والأمل واحتضني قلبها قبل يدها وسهلت لي الشدائد بدعائها والدتي الحبيبة حفظها الله..

الى أخي العزيز رفيق الدرب وسند القلب اليك يامن كنت العون في ضعفي، والدافع في لحظات يأسي اهدي ثمرة جهدي هذه عرفانا لوقوفك بجانبي ودعما لايقدر بثمن ولك الدعاء مابقيت.

الى صديقتي العزيزتين رفيقتين أيامي ونسمة الفرح في كل لحظة لكل ضحكة شاركتموني بها ولكل كلمة طيبة من قلبكم النقي أهديكم هذه المذكرة عربون محبة وامتنان لوجودكم في حياتي

وفي هذا المقام أتوجه بالشكر الجزير والامتنان الكبير الى استاذة المشرفة " صيفور فضيلة" لقبولها الاشراف على هذه المذكرة وعلى ملاحظاتها وتوجيهاتها القيمة التي كانت لنا عونا في انجاز هذا العمل.

بن حليمة أمال

الاهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

" يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أتوا العلم درجات"

صدق الله العظيم

عظم المراد فهان الطريق اللهم أما انعمت فتمم اللهم بلغني التمام وحسن الختام والحمد لله الذي ماتم جهد ولا ختم سعي الا بفضله ومما تخطيت هذه العقبات والصعوبات الا بتوفيقه تخرجت ليس بجهدي ولا اجتهادي واما بتوفيق من ربي الى من كلل العرق جبينه ومن علمني أن النجاح لايأتي الا بالصبر والاصرار الى النور الذي انار دربي وسراج الذي ينطوي نوره بقلبي أبدا من بذل الغالي والنفيس واستمدت من قوتي واعتزازي بذاتي.

اهدي تخرجي اليكما يامن حصد الاشواك عن دربي ليمهد طريقي العلمي لي الى السند والقوة والذي علمني الصبر والاجتهاد وكان مثلي الاعلى في الكفاح والعطاء أبي العزيز، الى من ارضعتني الحب والحنان وبلسم الشفاء الى من زرع في قلبي حب العلم وسهر من اجل راحتي ودعم خطواتي في كل مراحل حياتي الى أمي الحبيبة أطال الله عمرها

كما اهدي اليكم ثمرة تعبي وفرحة تخرجي فأنتم الاصل في كل نجاح احققه بعد توفيق من الله عز وجل.

الى اخواتي العزيزات سندي في الحياة من كن دوما الى جانبي الطيب والدعاء الصادق والدعم الذي لا ينصب الى اخي الغالي الذي لم يبخل على بعونه وابتسامته وكان مصدر فخر وطمأنينة شكرا لكما من القلب لوجودكما في حياتي ومحبتكم كانت الوقود الذي أمل به مسيرتي.

الى زوجي العزيز اهديك ثمرة تعبنا وجهودنا وأنك جزء لا يتجزأ من هذا النجاح لقد كنت لي الدافع والمحفز والصديق والحبيب معك أصبحت أكثر قوة وأكثر اصرارا على تحقيق احلامي شكرا على كل لحظة دعم وكل كلمة تشجيع وكل ابتسامة اضاءت ايامي.

صديقاتي العزيزات رفيقات الدرب واخوات الروح اللاتي كن معي في كل لحظة في السراء والضراء وفي الضحك والدمع في السهر والمذاكرة وفي كل تحد واجهنا لقد شاركنا أحلامنا وتجاوزنا الصعاب واحتفلنا بالإنجازات واليوم نحتفل بتخرجنا سويا وأتمنى أن تظل صداقتنا مزدهرة طوال العصر.

الى استاذتي الفاضلة " صيفور فضيلة" أشكرك على ما بذلتيه من جهد وارشاد خلال مسيرتي الاكاديمية لقد كنتي لي مرشدا حكيما، بفضلك استطعت ان اتجاوز التحديات وأصل الى هذا الانجاز أدام الله عليك الصحة والعافية وجعل ما قدمت من علم وعمل في ميزان حسناتك.

بن يونس لميس

فهرس المحتويات

الفهرس	
العنوان	الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
الملخص	
مقدمة	أ-ت
المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة	
تمهيد	8
المطلب الأول: عموميات حول السياسة النقدية	9
المطلب الثاني: النمو الاقتصادي	14
خلاصة المبحث	21
المبحث الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	
تمهيد	23
المطلب الأول: دراسة تحليلية حول السياسة النقدية والنمو الاقتصادي	24
المطلب الثاني: دراسات سابقة	36
خلاصة المبحث	40
الخاتمة	43
قائمة المراجع	46
الملاحق	

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي الثاني (2010-2014)	24
2	توزيع برنامج التوطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)	25
3	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر (2010-2020)	27
4	تطور معدلات التضخم في الجزائر (2010-2020)	28
5	تطور الكتلة النقدية مقارنة بالناتج المحلي الاحصائي خلال فترة (2010-2020)	29

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	مربع السحري لكالدور	11
2	أثر السياسة النقدية على النحو الاقتصادي في الجزائر (1990-2021)	16
3	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال سنة (2010-2021)	28
4	تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة (2010-2020)	30
5	يوضح حجم الكتلة النقدية M والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2020/2010)	32

مقدمة

مقدمة

نظرا للتحولات السريعة التي شاهدها الاقتصاد العالمي نتيجة توسع المبادلات الدولية وظهور ما يعرف بالسوق المفتوحة عالميا متجاورة بذلك الكيانات القومية فرض هذا الوضع على الاقتصادات المختلفة اتباع سياسات اقتصادية تتميز بالتنسيق بين مختلف ادواتها لتحقيق الاهداف وتعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية لأي بلد سواء كان متقدما او ناميا بسبب معالجتها الكلية والاقتصادية على النطاقين المحلي والخارجي ولعل أهميتها تظهر في مدى تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية كالتضخم والبطالة والنمو الاقتصادي وغيرها.

كما تعبر السياسة النقدية عن الاجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ووفرة الائتمان وكلفته، تماشيا مع حاجات المتعاملين الاقتصاديين نظرا للعلاقة الوثيقة بين النشاط النقدي والنشاط الاقتصادي بشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائما لممارسة هذا النشاط وهذا ما يعكس لنا الارتباط الوثيق بين السياسة النقدية والواقع الاقتصادي للبلد.

كما يكون للسياسة النقدية أثر ايجابي على النمو الاقتصادي من خلال وظائفها العديدة التي تتجسد عن سبيل المثال لا الحصر في تجميع المدخرات وتقييم أفضل الاستثمارات حيث أن هذه الوظائف لابد ان تعود بالنفع على الاقتصاد ووتيرة نموه.

ويساهم النمو الاقتصادي في توسيع الخيارات أمام الحكومات والمنظمات والمجتمعات المختلفة مما يزيد من امكانية زيادة هوامش الحرية أمام الابداع والابتكار للأفراد ويساعد الحكومات على القيام بأدوار هامة مثل الرعاية الاجتماعية والتعليم والصحة.

كما يرتبط النمو الاقتصادي بعوامل جوهرية في مجتمع مثل الحكم الرشيد والمؤسسات ذات كفاءة عالية والبحث والتطور، وبالتالي أصبح تحقيق معدل نمو يستخدم تعبيرا عن العملية التنموية من أجل الرفع من معدلات النمو الاقتصادي في آجل الطويل.

كما هو معلوم فإن الجزائر كغيرها من الدول السائرة في طريق النمو قامت بعدة إصلاحات بهدف تغيير الوضع الاقتصادي من حالة تميزت بضعف اقتصادي إلى حالة أفضل وفي إطار هذه الإصلاحات عرفت السياسة النقدية تعديلات جذرية تهدف إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

الاشكالية:

انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- **ماهي الانعكاسات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2020؟**

لتتفرع من هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ماهي السياسة النقدية؟
- ✓ ما مدى استجابة النمو الاقتصادي للتغيرات التي تحدث في أدوات السياسة النقدية؟

الفرضيات:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة اعتمدنا على الفرضيات التالية:

1- يوجد انعكاس لأدوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

2- توجد علاقة بين أدوات السياسة النقدية والنمو الاقتصادي خلال الفترة المدروسة.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية:

- التعرف على موضوع السياسة النقدية والنمو الاقتصادي.
- التعرف على مختلف نظريات السياسة النقدية والنمو الاقتصاد.
- دراسة تحليلية حول السياسة النقدية والنمو الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في موضوعنا هذا في انعكاسات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر وفق النقاط التالية:

- موضوع السياسة النقدية من المواضيع التي تلقى أهمية كبيرة من قبل الباحثين حيث أنها تلعب دورا فعالا في تعزيز النمو الاقتصادي.
- السياسة النقدية تؤثر أدواتها مثل أسعار الفائدة وعمليات السوق المفتوحة على معدلات النمو الاقتصادي.
- تكشف العلاقة بين التضخم والاستقرار النقدي من جهة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى.

-منهج الدراسة

استنادا على موضوع الذي درسناه سوف نعتمد على المنهج التالي:

1. **المنهج الوصفي:** والذي تناولنا فيه الأدبيات النظرية للدراسة والمتمثلة في المفاهيم النظرية حول السياسة النقدية والنمو الاقتصادي.
2. **المنهج التحليلي:** ويتعلق بالجانب التطبيقي من أجل استقراء البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة خلال الفترة المدروسة.

صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء القيام بهذه الدراسة هي:

- نقص المراجع في الموضوع، خاصة فيما يتعلق بتحليل انعكاسات السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر،" فترة الدراسة 2010-2020".
- ضيق الوقت، بسبب انشغالا بتحضير لامتحان وتقرير التربص.

هيكل الدراسة:

من خلال الدراسة قمنا بتقسيمها الى مبحثين كالآتي:

المبحث الأول: تحت عنوان الإطار النظري للسياسة النقدية حيث تناولنا فيه مطلبين وفي كل مطلب ثلاث فروع حيث تطرقنا في المطلب الأول عموميات حول السياسة النقدية يتكون من فرع الأول مفهوم السياسة النقدية، والفرع الثاني أهداف السياسة النقدية أما الفرع الثالث تطرقنا الى أدوات السياسة النقدية.

أما المطلب الثاني حول النمو الاقتصادي تضمن الفرع الأول مفهوم النمو الاقتصادي والفرع الثاني أنواع النمو الاقتصادي، والفرع الثالث محددات وقياس النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: حول الاطار التطبيقي للسياسة النقدية حيث تطرقنا في المطلب الأول الى دراسة تحليلية حول السياسة النقدية والذي ينقسم الى أربع فروع ، الفرع الأول توطيد النمو الاقتصادي او البرنامج الخماسي الثاني 2010-2014، والفرع الثاني تحليل انعكاسات السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال سنة 2010-2020، أما الفرع الثالث تطرقنا الى عوامل نجاح وفشل السياسة النقدية في الجزائر، وفي الأخير الفرع الرابع تطرقنا الى تحديات السياسة النقدية في الجزائر، أما المطلب الثاني كان حول دراسات سابقة وقمنا بتقديم خمس دراسات.

في الأخير ختمنا ببعض النتائج والاقتراحات وأفاق الدراسة.

المبحث الأول

-الإطار النظري للدراسة-

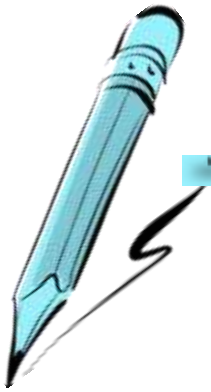

تمهيد

تعد السياسة النقدية أحد أهم أدوات السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها السلطات النقدية لا سيما البنوك المركزية من خلال التحكم في عرض النقود وأسعار الفائدة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحفيز النمو الاقتصادي وذلك حسب الظروف الاقتصادية.

المطلب الأول: عموميات حول السياسة النقدية

سوف نتناول في هذا المطلب مفاهيم عامة حول السياسة النقدية وأهم الأدوات والأهداف التي يسعى اليها الاقتصاد لتحقيق النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: مفهوم السياسة النقدية

01-تعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة الإجراءات والادوات التي تعتمدها الدولة، من خلال السلطة النقدية بهدف التحكم في عرض النقد بما يحقق الاستقرار النقدي خصوصا والاستقرار الاقتصادي عموما[1].

02-تعرف السياسة النقدية على أنها سياسة تقوم بالحفاظ على أوضاع النقدية والائتمانية في ظل اقتصاد سليم، ويقصد بالاقتصاد السليم هو الاقتصاد الذي يتميز بعمالة مرتفعة ومعدل نمو جيد ويمكن الحفاظ عليه واستقرار سعر الصرف للعملة الوطنية بالعملات الاجنبية[2].

03-السياسة النقدية هي الاجراءات المعتمدة للحكومة أو السلطات النقدية لإدارة عرض النقود وسعر الفائدة وذلك بهدف تحقيق أو المحافظة على التشغيل العام دون تضخم.[3]

04-عرف (Einzig) بأن السياسة النقدية تشمل على جميع القرارات والإجراءات بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية ، وكذلك جميع الاجراءات غير النقدية التي تهدف الى التأثير في النظام النقدي[4].

05-ويرى (Kent) بأن السياسة النقدية هي مجموعة من الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل وبنفس الاتجاه يرى (Prather) أن السياسة النقدية تشمل تنظيم عرض النقد (عملة).[5]

وفي الاخير يمكن القول أن السياسة النقدية هي كل ما تعمله السلطة النقدية من أجل تحقيق استقرار النقد وأداء وظائفه الاقتصادية والاجتماعية بصورة كاملة ومتزنة.

---

[1] دكتور رحيم حسن، كتاب النقدية من اطار الفكرين الاسلامي والغربي، طبعة الاولى، دار المناهج، عمان، 2010، ص179.

[2] بن شرفي كريمة، شنافي شيماء، اثر سياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية 1990-2021، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم الاقتصادية تخصص اقتصاد بنكي ونقدي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عين تيموشنت، بلحاج بوشعيب، 2022-2023، ص2.

[3] دكتور بطاهر علي، مقال في تحديات السياسة النقدية المستخدمة في الجزائر لتحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال فترة 1990-2020، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بيوعلي، مجلد 19، العدد 32، شلف، 2023، ص190.

[4] دكتور زكرياء الدوري، يسرا السامرئي، كتاب البنوك المركزية والسياسات النقدية، دارالنشر اليازوري، كتاب رقمي، 2013، ص155.

[5] المرجع نفسه.

الفرع الثاني: اهداف السياسة النقدية

تتمثل اهداف السياسة النقدية في ما يلي:

أولا: الأهداف الأولية

قد لا تستطيع أدوات السياسة النقدية التأثير مباشرة على الأهداف الوسيطية لذلك يجب أن تتخذ اهداف مباشرة يتم من خلالها الوصول الى الأهداف هي اهداف الأولية، وتعتبر شديدة السيولة بإمكانها إيصال الأثر المطلوب بسرعة الى الاهداف الوسيطية وتتمثل هذه الاهداف فيما يلي:

1-مجمعات الاحتياطيات النقدية

تتضمن القاعدة النقدية احتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقترضة حيث تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور وهذه الأخيرة التي تحتوى على النقود الورقية ، النقود المساعدة والودائع كما أنها تتكون من الاحتياطات المصرفية التي تحتوي على ودائع البنوك لدى البنك المركزي والاحتياطات الإجبارية وكذا النقود الموجودة في الخزينة البنوك وتشمل الاحتياطات الاجمالية مطروح منها الاجبارية لدى البنك المركزي والودائع في البنوك الأخرى وهذا الكل في صلب الاحتياطات الودائع الخاصة[1].

2- احوال سوق النقد

يعنى به قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة او البطيئة في معدل النمو الائتمان ومدى ارتفاع وانخفاض سعر الفائدة.

ثانيا: الأهداف الوسيطية

يقصد بها تلك المتغيرات النقدية الكلية التي عن طريق التحكم فيها يستطيع البنك المركزي تحقيق أهدافه النهائية.

1- المجمعات النقدية:

هي عبارة عن مؤشرات الكمية النقود المتداولة والتي تعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق، حيث أن تثبيت معدل النمو الكتلة النقدية في المستوى القريب من معدل نمو الإنتاج يعتبر الهدف الرئيسي للسياسة النقدية[2].

[1] ثليجي مخطارية، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية 1990- 2013لنيل شهادة التخرج ماستر الاكاديمي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2014-2015 ص15.

[2] ثليجي مخطارية، مرجع سابق ، ص17-18.

2- معدلات الفائدة

تتعلق بالنمو الكتلة النقدية وهو من أهم محددات سلوك العائلات والمستثمرين فيما يتعلق بالادخار والاستثمار لكن هناك مشكل في استعمال أو اتخاذ سعر الفائدة كهدف وسيط الا انه يتضمن عنصر التوقعات التضخمية وهو ما يعقد دلالة أسعار الفائدة الأخرى الحقيقية، التغيرات التي تحدث فإنه لا تعكس على نتائج السياسة النقدية فقط ولكن أيضا عوامل السوق وذلك راجع الى ارتفاع أو انخفاض المعدلات تبعا للوضعية التي يمر بها الاقتصاد.

3- سعر الصرف

هو هدف السلطة النقدية فهو مؤشر هام تعتمد عليه الأوضاع الاقتصادية وعند الانخفاض فهو يحسن من وضعية ميزان المدفوعات اما في المقابل يشجع على التضخم اما في حالة الارتفاع فإنه يعرض ضغطا انكماشيا مما يؤدي الى خروج بعض المؤسسات غير القادرة على الثبات وبالتالي انخفاض مستوى النمو.

ثالثا: الأهداف النهائية

تتمثل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق تحقيق معدلات عالية من العمالة والاستقرار الاسعار وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي وثابت واستقرار ميزان مدفوعات وهذا ما يطلق عليه بالمربع السحري لكالدور وهو الموضح في الشكل التالي:

الشكل (1): مربع السحري لكالدور

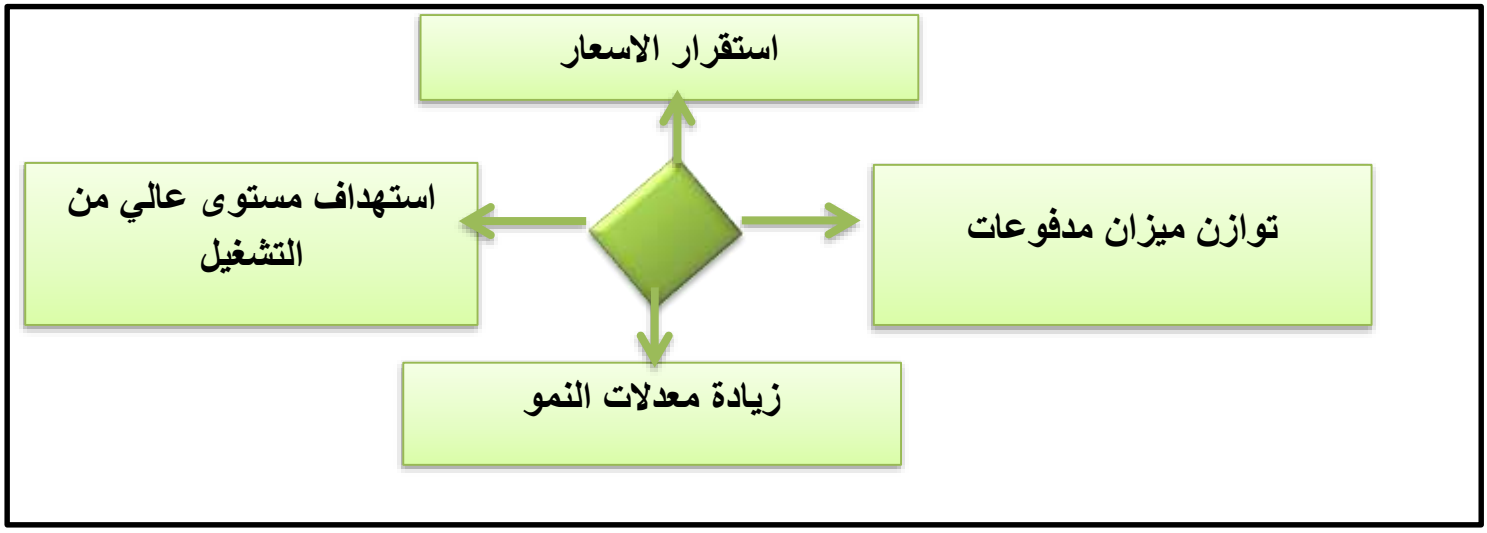

المصدر: بوروشة كريم، دور السياسات النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر، 1990-2016،مذكرة تخرج لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018-2019، ص03.

الفرع الثالث : أدوات السياسة النقدية

تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة النقدية التي تتبعها بحسب الحالات التي تواجه الاقتصاد من تضخم أو كساد مستخدمة مجموعة من الادوات لتحقيق اهداف السياسة الاقتصادية والتي سيتم التطرق إليها فيّ:

1- ادوات كمية (غير مباشرة)

يقصد بها الادوات التي يعتمدها البنك المركزي في علاقته مع المؤسسات المالية والنقدية وتتمثل فيما يلي:

أولا: معدل إعادة الخصم

يعمل البنك المركزي من سياسة معدل لإعادة الخصم التأثير أولا على كلفة حصول البنوك التجارية على الموارد النقدية الاضافية التي يقدمها البنك المركزي وثانيا على كلفة توفير الائتمان الذي تضعه البنوك التجارية تحت تصرف عملائها من الوحدات الاقتصادية غير البنكية ويستخدم البنك المركزي هذه الخاصية غي اطار تطبيق سياسة نقدية انكماشية[1].

ثانيا: نسبة الاحتياطي القانوني

يستخدم البنك المركزي هذه السياسة للتحكم في العرض النقدي، فعندما يكون هدف السياسة النقدية الحد من حجم الائتمان يلجأ البنك المركزي الى الضغط على حجم الودائع المتاح لدى البنوك وذلك بالرفع من نسبة احتياطي القانوني الواجب الاحتفاظ به لدى البنك المركزي وعلى العكس تخفيض هذه النسبة عندما يكون الهدف تشجيع التوسع في الائتمان وزيادة العرض النقدي[2].

ثالثا: سياسة السوق المفتوحة

تعنى سياسة السوق دخول البنك المركزي السوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق شراء أو بيع الأوراق المالية من أسهم وسندات وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعا واستعمالا خاصة من الدول النامية.

يؤدي استخدام هذه الأداة في تغير حجم النقود أو النقد المتداول ويؤثر على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان فعند الشراء يؤدي الى زيادة النقد المتداول، اما في حالة بيعها يؤدي الى انخفاض النقد المتداول وهي أكثر الادوات شيوعا وناجحة وفعالة في التأثير على المعروض النقدي[3].

---

[1] سمية فتاتنية، اثر سياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مطكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة 8 ماي بقالمة، 2016/2015، ص12.

[2] بوروشة كريم، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر 1990-2016، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018-2019، ص04.

[3] ثليجي مخطارية، مرجع سابق، ص20-21.

2-أدوات كيفية (مباشرة)

أولا: سياسة التأطير الائتمان

هو أحد إجراء تنظيمي تقوم به السلطات النقدية بوضع حد أعلى لإجمالي الائتمان الذي تمنحه للبنوك التجارية وفق نسب محددة خلال العام الا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة.

ثانيا: الاقناع الادبي

هو عبارة عن أداة مساعدة أن صح التعبير وهي أداة توجيهية تستخدمها البنوك المركزية في تعاملها مع البنوك التجارية قصد تنفيذ سياسة اقتصادية معينة في مجال منح الائتمان.[1]

ثالثا: الودائع الخاصة

يطلب البنك المركزي من البنوك التجارية الاحتفاظ بودائع لديه تسمى بالودائع الخاصة وهي ليست قابلة للسحب مالم يخبرها البنك المركزي بذلك وهذا الاخير يستخدمها للتأثير على حجم الائتمان في حالة الركود او الرواج الاقتصادي بتحقيقها في الحالة الأولى وفي الحالة الثانية للوضع الاقتصادية[2].

رابعا: سعر الصرف

ان اداة سعر الصرف يكون من خلال سعر الفائدة حيث يؤدي انخفاض عرض النقود الى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بالنسبة لنظيره في الخارج مما يستقطب رأس المال الاجنبي ويرفع من الطلب على العملة المحلية التي ستزداد قيمتها المحلية، وهذا سيؤدي الى ارتفاع أسعارها في الداخل كما سيرتفع مستوى الاسعار الوطنية وتنخفض أسعار السلع الاجنبية المستوردة وينخفض الطلب الاجنبي على السلع الوطنية ويزداد الاسترداد والطلب على السلع الاجنبية نظرا لانخفاض أسعارها مما يؤثر سلبا على الصادرات ووضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات وتنعكس هذه التطورات على انخفاض معدل النمو الناتج المحلي وركود اقتصادي محلي ويحدث العكس عند تخفيض قيمة العملة الوطنية.[3]

[1] صوان أسماء، أثر تنسيق بين السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر لنيل شهادة الدكتوراه كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019-2020، ص18.

[2] ثليجي مخطارية، مرجع سابق، ص39-40.

[3] المرجع نفسه، ص40.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي

الفرع الاول: مفهوم النمو الاقتصادي.

يعتبر النمو الاقتصادي من أحد الاساسيات الرئيسة التي تسعى إليها مختلف البلدان بغرض تحقيق تطور أكبر في اقتصادها وتحقيق أعلى درجة من الرفاهية لمجتمعها، ويقاس هذا النمو غالبا بمعدلات الزيادة في الناتج الكلي المتحقق عن زيادة الطاقة الانتاجية.

مفهوم 01 : النمو الاقتصادي هو عبارة عن الزيادة الحاصلة في القدرات الإنتاجية لدولة ما نتيجة الحصول زيادة أو تحسين في استخدام الموارد الاقتصادية أو تطوير التقنية المستخدمة في الإنتاج وهذه الزيادة يجب ان تكون بمعدلات حقيقية أي استبعاد أثر التضخم وكذا لا يشترط ان يصاحب هذه الزيادة أي تغيرات هيكلية على مستوى اقتصاد الدولة[1].

مفهوم 02: يعرف النمو الاقتصادي على انه الزيادة في ناتج الاقتصادي عبر الزمن اي الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين[2].

مفهوم 03: النمو الاقتصادي هو معدل زيادة الانتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة ، حيث شهدت الطاقة الانتاجية العديد من التغييرات الكمية فيها مما يجعل النمو الاقتصادي يعكس ذلك اي كلما انخفضت نسبية استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة في القطاعات الاقتصادية انخفضت معدلات النمو في الدخل القومي و العكس صحيح[3].

مفهوم 04 : يعرف النمو الاقتصادي على انه الزيادة أو التوسع في الناتج الحقيقي او في دخل الفرد من الناتج الحقيقي ، كما يعتبر النمو الاقتصادي من أحد الأدوات أو الوسائل التي تساهم في التخفيف من مشكل ندرة الموارد ويزيد في الناتج القومي الذي يساعد على مواجهة المشاكل الاقتصادية.[4]

مفهوم 05: النمو الاقتصادي لابد أن يفوق معدل النمو السكاني، حيث انه لا يتم حدوث اي زيادة في نصيب الفرد من الدخل اذ كان الناتج ينمو بنفس معدل النمو السكاني، وهذ ما يقابله عدم حدوث اي تحسن أو تطور في المستوى المعيشي للأفراد على الرغم من زيادة الإنتاج، ومن جهة أخرى حدوث الزيادة في متوسط نصيب

---

[1] وليد قسوم مساوي، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر 1993، أطروحة مقدمة لنيل الدكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019، ص86

[2] فتاتية سمية، بوحليط زينب، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي 1930 – 2014، مذكو تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2015، ص90

[3] باب الله حليمة، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990– 2017، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، 2018، ص32–33.

[4] حواشين رماح، النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية (2000 – 2014)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، اقتصاديات العمل، جامعة ابن خلدون، تيارت، ص 18–19.

الفرد من الدخل نتيجة انخفاض بمعدل أسرع في كميات الانتاج فبالتالي يحدث تدهور عام في الاقتصاد مع عدم تحقيق اي نمو في البلد[1].

الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي

يأخذ النمو الاقتصادي أشكالا متعددة، تختلف بحسب مصادره وتأثراته ومن هذه الانواع نجد:

1- النمو العابر أو الغير مستقر

وهو نمو لا يملك صفة الاستمرارية ، وإنما يتصف بكونه ناتجا عن ظروف طارئة، عادة ما تكون خارجية لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته و يمثل هذا النمط للنمو حالة الدولة النامية حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة في تجارة الخارجية كصادرات المواد الأولية وحيث يحصل في اطار اجتماعي ثقافي جامد ، كما أنه يؤدي في أحسن حالاته الى نمو بدون تنمية[2].

2- النمو الطبيعي

اي هو النمو الذي تحدث بشكل تدريجي وبطيء في اقتصاد البلد دون تخطيط مسبق ، وهو حيث تم حصول هذا النمو بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية مما نتج عنه التقسيم الاجتماعي للعمل ، التراكم الأولي لرأس المال ، سيادة الانتاج وتكوين السوق الداخلية، بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض و فيها طلب[3].

3-النمو المخطط

وهو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات خطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته غير ان قوته وفعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين وبواقعية الخطط المرسومة، وفاعلية التنفيذ، وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط، وهو نمو ذاتي الحركة اذا استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود تتحول الى نمو مضطرد، وبالتالي يتحول الى تنمية اقتصادية[4].

---

[1] حواشين رماح ، المرجع السابق، ص18-19.

[2] بن شرفي كريمة، شنافي شيماء، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة عين تموشنت، بلحاج بوشعيب، 2022- 2023، ص48

[3] ثليجي مخاطرية، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية (1990- 2013)، مذكرة تخرج من متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم المالية، جامعة ابن خلدون – تيارت، 2014 – 2015، ص 66.

[4] ثليجي مخطارية، مرجع سابق، ص 49.

أشكال النمو الاقتصادي عبر الزمن[1]:

(1) نمو منتظم عبر الزمن : نمو ثابت.

(2) نمو متزايد : اي يزداد مع الزمن.

(3) نمو متناقص : اى متناقص عبر الزمن.

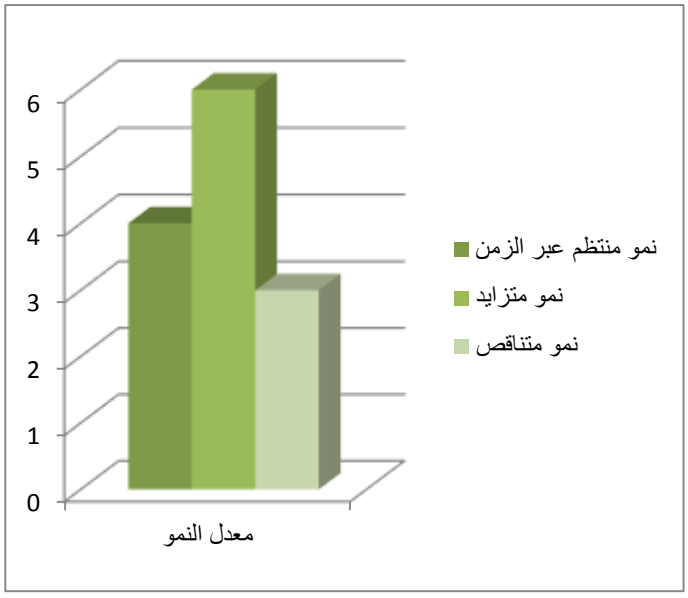

الشكل رقم (02): أثر السياسة النقدية على النحو الاقتصادي في الجزائر (1990-2021)

الفرع الثالث: محددات وقياس النمو الاقتصادي

أولا: محددات النمو الاقتصادي

1- رأس المال

يقصد به أساس تراكم رأس المال والذي يكون مشتملا على كل من الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات المالية والموارد البشرية، حيث ينتج هذا التراكم عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كالادخار لكي يتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل والناتج المستقبلي.

وكل ذلك يتطلب وجود حالة من التناوب بين الاستهلاك الحالي والاستهلاك المستقبلي، فالتقليل حجم الاستهلاك الحالي أي زيادة حجم الادخار والاستثمار يؤدي الى زيادة الاستهلاك الآجل، وتراكم رأس المال لا يعني رأس المال المادي فقط انما يتعدى ذلك الى رأس المال البشري، كون ان الاستثمار في هذا وتحسين نوعيته يكون له اثر على حجم الإنتاج.

فمفهوم الاستثمار في الموارد البشرية من اجل تكوين رأس المال البشري يمثل المفهوم الخاص بتحسين جودة وانتاجية الأرض الزراعية ورأس المالي المادي عن طريق الاستثمار[2].

2- رأس المال البشري

رأس المال البشري هو مجموعة المعارف والقدرات والمهارات التي يكسبها البشر عن التعليم والخبرة العملية.

[1] ثليجي مخطارية، مرجع سابق، ص 49.

[2] بن شرفي كريمة، مرجع سابق، ص53.

أو بتعريف آخر هو كل ما يزيد من إنتاجية العمال والموظفين من خلال المهارات المعرفية والتقنية التي تم اكتسابها.

يمكن لرأس المال ان يلعب دورا رئيسي في النمو الاقتصادي ويتراكم من خلال الاستثمارات كما ان هناك روابط عديدة بين رأس المال البشري والنمو خاصة المتعلقة بأثره على التقدم التكنولوجي ودوره في عملية الانطلاق الاقتصادي.

التركيز على ان رأس المال البشري من أهم عناصر الإنتاجية.[1]

3- العمل

يرتبط عنصر العمل بنمو القوي العاملة أي بالنمو المكاني، ويعرف على انه مجموع القدرات الفيزيائية والفكرية التي يمتلكها الانسان لاستخدامها في انتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته.

كما يعتبر عنصر العمل عاملا مؤثرا بشكل كبير في عملية الإنتاج، وذلك من ناحيتين:

- **الأولى:** تتمثل في أثر النمو السكاني الذي يزيد في حجم العمالة وقوة العمل، زيادة هذا الأخير تعني زيادة عدد العمال منتجين.

- **الثانية:** تتمثل في اثر الحجم الساعي للعمل، اذ انه كلما زاد الحجم الساعي للعمل أمكن ذلك من زيادة حجم الناتج[2].

4- التكنولوجيا

يعتبر حاليا عنصر التقدم التكنولوجي أهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي وهو عبارة عن مجموعة النظم والطرق الفنية والوسائل الحديثة التي تستعمل في الإنتاج قصد الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية وبالتالي حتى لو بقيت كميات عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) بنفس المستوى وحدث تقدم تكنولوجيا فإن ذلك سيؤدي الى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي.

ان حجم الإنتاج لا يرتفع فقط نتيجة ارتفاع حجم عنصري العمل ورأس المال، انما لتطور العامل التكنولوجي الذي يساهم في حجم الإنتاج من خلال ما يسمى بالإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

كما ان هناك ثلاثة تصنيفات أساسية لتقدم التكنولوجي، يمكن ذكرها:

أ- **التقدم التكنولوجي الموارد لرأس المال:** وهو ظاهرة أكثر ندرة كون ان معظم البحوث العلمية والتكنولوجية تتم من قبل الدول المتقدمة، والتي تتطلع الى توفير عنصر العمل وليس رأس المال، ومع

[1] بن شرفي كريمة، مرجع سابق، ص53.

[2] المرجع نفسه، ص54.

ذلك فان الدول النامية يكون فيها عنصر العمل متوفر وعنصرية رأس المال النادر، فهنا يكون موضع الاهتمام بالتقدم التكنولوجي الموفر لرأس المال.

ب- **التقدم التكنولوجي المحايد:** وهو الذي يحدث عندما نصل الى مستويات الإنتاج المرتفعة بنفس كمية وتوليفة مدخلات عناصر الإنتاج، وفقا لتحليل منحنى إمكانيات الإنتاج، فان التغير التكنولوجي المحايد لا الذي يؤدي الى مضاعفة اجمالي الإنتاج يكوم معدلات من حيث مفهوم كل عناصر الإنتاج.

ت- التقدم التكنولوجي الموفر للعمل: يحدث عندما يتم الارتقاء بجودة ومهارة وقوة العمل على سبيل الاستخدام شرائط الفيديو ووسائل الاتصال الاخر في الفصول التعلمية والتعليم بصفة عامة.[1]

5-السياسات الاقتصادية وظروف الاقتصاد الكلي

اجتذبت العديد من الاهتمام كمحددات الأداء الاقتصادي، لأنها يمكن ان تحدد الاطار الذي يمكن ان يؤثر فيه الاقتصاديات على عدة جوانب من الاقتصاد من خلال الاستثمار ورأس المال البشري والبنية التحتية وتحسين لسياسات والمؤسسات القانونية وهكذا تعتبر السياسات أكثر صلة بالنمو.

تشير التحليلات الإيجابية الى أن سياسات الاقتصاد لكلي موجهة نحو الاستقرار لها أثر جوهري على الناتج، فمثلا انخفاض معدل التضخم لها أثر على النمو الاقتصادي (أثر ايجابي) في حين ان الأثر الرئيسي لمستوى التضخم يتم الشعور به من خلال الاستثمار.

تعتبر شروط الاقتصاد الكلي ضرورية رغم انها غير كافية للنمو الاقتصادي وبشكل عام نسبة الاقتصاد الكلي المستقر قد تفضل النمو خاصة من خلال الحد من عدم اليقين فعدم الاستقرار له آثار سلمية على كل من لإنتاجية والاستثمار من خلال زيادة المخاطر.

6-العوامل الجغرافية والاجتماعية

من أهم العوامل التي يمكن ان تؤثر على النمو هو المورد الطبيعية فقد كانت من أقم التفسيرات التي قدمت لتفسير أسباب لاختلاف بين الطاقات الإنتاجية في مختلف المجتمعات، حيث اعتبر أصل هذا الاختلاف هو الموارد.

بالإضافة الى التضاريس التي يمكن ان تؤثر من خلال تكاليف النقل والاتصالات لذى يمكن ان يكون لدى بعض الذين يعيشون في بعض المناخات تفضيل الاستهلاك في وقت سابق وليس اجل، مما يقلل من معدلات الادخار في كل من رأس المال المادي والبشري اضافة الى كل هذه العوامل هناك عوامل اجتماعية ووجود اتجاهات دمقراطية تؤثر على النمو لاقتصادي.[2]

[1] بن شرفي كريمة، مرجع سابق، ص55.

[2] صوان أسماء، مرجع سابق، ص92-94.

ثانيا: قياس النمو الاقتصادي

على الرغم من وجود طرق عديدة لقياس نمو الاقتصادي، فإن الناتج المحلي الإجمالي المؤشر الأكثر انتشارا في قياس النمو، حيث يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه القيمة الاسمية او الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة، عادة سنة واحدة باستخدام الموارد الاقتصادية للبلد او الإقليم، او الخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المتعددة.

يعتمد هذا القياس على عناصر التميز الآتية:

– احتساب كافة السلع الملموسة (كالملابس والأغذية، الادوية، ..... الخ) والخدمات الغير ملموسة او الغير مادية (كالتعليم والصحة والأمن والنقل).

– حصر السلع والخدمات بالمنتجات النهائية فتهمل الموارد الوسيطة المستخدمة في عمليات الإنتاج سواء كانت مواد خام او شبه خام او شبه مصنوعة او تامة الصنع.

– اعتماد القيمة السوقية للناتج بالأسعار الثابتة، ولا شك بأن القيم الحقيقية أدق في حالات التشخيص والمقارنة والتنبؤ من القيم السوقية.

– يرتبط الناتج المحلي بالنشاطات المقيمي وحكومات البلد او التعليم المعين فمثلا: عندما يعمل شخص غير جزائري في الجزائر بشكل مؤقت فإنه سوف ينتج جزء من الناتج الجزائري.

– ان الفترة الزمنية التي تعتمد في احتساب الناتج المحلي الإجمالي هي عادة سنة واحدة وقد تكون ثلاثة أشهر لقياس تدفق الناتج او الانفاق الحكومي خلا الفترة، ويفيد هذا التحديد الزمني في حصر السلع والخدمات المنتجة الخاضعة لاحتساب الناتج المحلي الإجمالي، حيث تهمل السلع المستعملة والتي انتجت في فترة سابقة لفترة الاحتساب الحالي.

– ان الاحتساب يشمل السلع والخدمات المنتجة والمباعة حسب القوانين والأنظمة والتعليمات الرسمية او المشروعة او التي تدخل ضمن ما يعرف بالاقتصاد الخفي او الاقتصاد الظل وكذلك أنشطة القطاع غير المنظم.

– يهتم الناتج المحلي بالسلع والخدمات الخاصة للتبادل فتهمل عند احتسابه المنتجات المخزونة في عمليات التسويق.[1]

– وفي هذا الصدد يمكن إضافة بعض تعريفات للنمو تسمح بقياسه وأهمها:

[1] سمية فتاتية، مرجع سابق، ص91-92.

أ- **معدل النمو السنوي:** يمثل التغير الذي يحدث في مستوى الدخل منسوبا اليه قيمة الدخل من سنة الى أخرى، يستخدم هذا المعدل في الفترات القصيرة.[1]

ب- **معدل النمو الكلي:** يمكن القول ان معدل النمو الكلي للدخل الوطني خلال فترة معينة حيث يمكن ان نأخذ فترة أكثر من سنة واحدة لدراسة التغير في الدخل الوطني.[2]

ج- **معدل النمو السنوي المتوسط:** ما يعاب على هذه المعدلات انها نقدية لا تأخذ اثر التضخم بعين الاعتبار، إضافة الى اختلاف العملة بين البلدان مما لا يمكن مقارنة معدلات النمو بها، لذا عادة ما تستخدم عملة دولية واحدة، لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان.

د-**الدخل الفردي:** تكمن أهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان، ويعتبر هذا المقياس كقياس عيني للنمو، أي تقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه.

هـ- **معدل النمو المتوسط السنوي:** نعني به دراسة تغير مستوى الدخل في فترة زمنية معينة ويتم حسابه كالتالي:

$$a = \left(\frac{x1}{x0}\right)^{-t}$$

X0:كمية سنة الأساس.

X1: كمية سنة المقارنة.

T: طول الفترة.

[1] ثليجي مخطارية، مرجع سابق، ص79-80.

[2] ثليجي مخطارية، مرجع سابق، ص79-80.

خلاصة المبحث الأول

من خلال هذا المبحث قمنا بمناقشة أهم المفاهيم الخاصة بالسياسة النقدية حيث هي عبارة عن إجراءات وقرارات تقوم بها السلطة النقدية من أجل تحقيق أهداف معينة وهذا في البداية تم عرض أهم المراحل التي مرت بها مع توضيح أهم الأهداف التي ترتكز عليها، وهي تتصنف إلى أهداف أولية تتمثل في مجمعات الاحتياطيات النقدية و أحوال السوق النقدية وأهداف الوسيطية تتمثل في المجمعات النقدية، معدلات الفائدة و سعر الصرف وأهداف نهائية أهمها الاستقرار في الاسعار، زيادة معدلات النمو، توازن ميزان المدفوعات و استهداف مستوى عالي من التشغيل.

المبحث الثاني

-الإطار التطبيقي للدراسة-

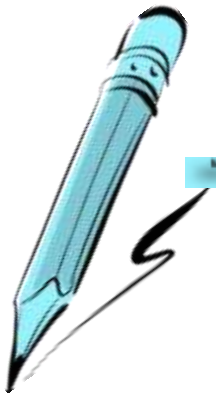

تمهيد:

سنتطرق في هذا المبحث الى الدراسة التطبيقية للتعرف على انعكاسات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، باستخدام تحليل المالي للفترة (2010-2020) الذي يمكن أن يكون الخيار الملائم للدراسة الميدانية.

مما سبق تم تقسيم المبحث الثاني إلى المطلبين الآتية:

المطلب الأول: دراسة تحليلية حول السياسة النقدية والنمو الاقتصادي

المطلب الثاني: دراسات سابقة

المطلب الأول: دراسة تحليلية حول السياسة النقدية والنمو الاقتصادي

- **البرنامج الخماسي (2010-2014)**

تأكد للسلطة أنه لا خيار لديها للوصول إلى الأهداف التنموية ذات الأولوية مثل رفع معدلات النمو والحد من الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية بمتابعة البرامج التنموية السابقة، خاصة في ظل الاقتصاد الجزائري، لذا رصدت الجزائر ميزانية ضخمة جدا قدرها 21214 مليار دج، أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق البالغ قيمته 9680 مليار دج في نهاية 2009 من أجل الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي المحققة سابقا لتعزيز الخدمات العامة لمصالح الفقراء، وتحسين جودتها للوصول إلى معدلات مقبولة من مؤشرات التنمية البشرية، والتي تنعكس على مستويات معيشة السكان ودخولهم[1]

الجدول رقم (01):التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي الثاني (2010-2014)

البرنامج	المبالغ المحققة للبرنامج	النسبة
برنامج تحسين ظروف السكان	9903	45.42
السكان	3700	
التربية-التعليم العالي-التكوين المهني	1898	
الصحة	619	
تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية	1800	
باقي القطاعات	1886	
برنامج تطوير الهياكل القاعدية	8400	38.52
قطاع الاشغال العمومية والنقل	5900	
قطاع المياه	2000	
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	3500	16.05
الفلاحة والتنمية الرقمية	1000	
دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	500	

[1] سمية فتاتنية، مرجع سابق ، ص 108 -109.

يوضح الجدول السابق مواصلة الجزائر جهودها الرامية لدعم وتحسين ظروف معيشة السكان، وذلك بتسطير برامج عديدة ذات صلة بتراكم رأس المال البشري وتحسين نوعيته، إذا تم تخصيص أكثر من 9903 مليار دج (أي نسبته 45.42%) من ميزانية المخطط لهذا القطاع، إذ يتبين ذلك في المبالغ الضخمة التي حاز عليها قطاع السكن والتربية والتعليم العالي، والتكوين المهني الأمر الذي يدل على عزم الحكومة الارتقاء بالعنصر البشري في اطار التنمية البشرية ومن خلال برامج التنمية المحلية كالصحة والترقية وتحسين الخدمات المقدمة للأفراد.[1]

الفرع الأول: توطيد النمو الاقتصادي أو البرنامج الخماسي الثاني (2010-2014)

لقد جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي في اطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في البرنامجين السابقين، حيث خصصت الجزائر لهذا البرنامج غلافا ماليا لم يسبق لبلد، سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الان والمقدر بحوالي 119 مليار دولار، والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ 10 سنوات لدى التنمية الاقتصادية والاجتماعية

كما استهدفت الجزائر من خلال هذا البرنامج تحقيق ما يلي:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجاز ما على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 1200 مليار أي ما يعادل 910 مليار دولار.[2]
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 99212 مليار دج أي ما يعادل 929 مليار دولار.

الجدول رقم (02): توزيع برنامج التوطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

القطاعات	المبالغ بملايير (دج)
التنمية البشرية	9368.6
الخدمة العمومية	379
المنشآت القاعدية	6447
الجماعات المحلية والامن الوطني والحماية المدنية	أكثر من 895
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة	250

[1] سمية فتاتنيى، المرجع نفسه، ص 108 -109.

[2] ثليجي مخاطرية، مرجع سابق، ص 97 -98.

يخصص هذا البرنامج أكثر من 20% من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص، من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره التكييف الطبي النوعي وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه والموارد الطاقوية كما تم الاهتمام أيضا بقطاعات الرياضية، الثقافة الاتصال، الشؤون الدينية – – الخ.

خصص برنامج توطيد النمو الاقتصاد بما يقارب 20% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الاساسية وتحسين الخدمة العمومية كما ركز على ضرورة التنمية الفلاحية والريفية، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تخصيص ما يزيد 9200 مليار دج، فيما يتعلق بالتنمية الصناعية فقد خصصت الدولة أكثر من 1000 مليار من القروض البنكية المسيرة من إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية.

وحديث المؤسسات العمومية في مجال الشكل الشغل خصصت الجزائر 120 مليار دج من البرنامج الخماسي المرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة وتمويل آليات إنشاء مناصب شغل جديدة.

ومع بداية 2010 حافظت كل القطاعات على الإيجابية نتيجة إطلاق مخطط خماسي للتنمية يمتد من سنة 2014 لتمويل الهياكل القاعدية الاقتصادية للاقتصاد والخدمات الاجتماعية، ماعدا قطاع المحروقات الذي عرف تراجعا قليلا مقارنة بالقطاعات الأخرى.[1]

الفرع الثاني: تحليل انعكاسات السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر (2010-2020)

1-تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة (2010-2020)

يعتمد بنك الجزائر في التأثير على الائتمان وتوزيعه داخل الاقتصاد الوطني على مجموعة من الأدوات حيث سيتم التركيز على بعضها فيما يلي أهم الأدوات:

1-1- معدل إعادة الخصم

تعتبر هذه الادة من أكثر الأدوات أهمية من حيث استخدامها وتأثيرها على الائتمان المصرفي، وقد نص قانون القرض والنقد بأنه يمكن للبنط المركزي أن يقوم بعمليات إعادة الخصم كما تم توضيح السندات التي يمكن إعادة خصمها فيما يلي:

[1] ثليجي مخاطرية، المرجع نفسه، ص 97 -98.

-سندات قرض قصيرة الاجل لمدة أقصاها ستة أشهر ويمكن تجديد هذه العمليات على الا تتعدى ثلاثة سنوات، يجب أن تحصل توقيع شخصين طبيعيين أو معنويين ذوي ملاءة ويجب أن تهدف هذه القروض الى تطوير وسائل الإنتاج وتحويل الصادرات او انجاز السكن.

أ-تطور معدل إعادة الخصم.

الجدول (03): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر (2010-2020) **معدل إعادة الخصم %**

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020-2019
معدل الخصم (%)	04	04	04	04	04	04	04	3.5	3.5	3.5

الشكل رقم (03): يمثل تطور معدل إعادة الخصم

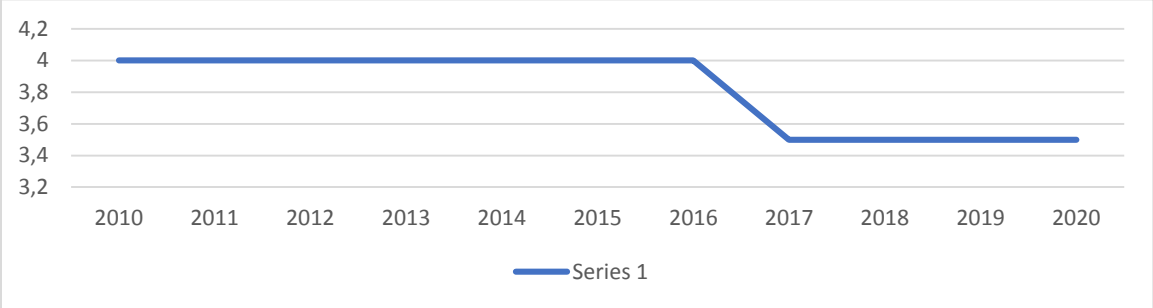

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 41 مارس 2018

www.bank_og_algeria.dz

حيث أننا نلاحظ في الجدول أن معدل الخصم سجل في السنوات 2010 إلى غاية 2016 نسبة **4 %** من خلال الحد من خلف الائتمان ليستقر بعدها عند نسبة **3.5%** من سنة 2016 إلى غاية 2020 ما يفسر بقاء معدل إعادة لخصم ثابتا خلال الفترة لعدم وجود المصارف إلى طلب إعادة التمويل من بنك الجزائر.[1]

1.2 معدل التضخم

تعزز دور السياسة النقدية في ضبط معدلات التضخم بعد صدور الأمر 03/11 المتعلق بالنقد والقرض الذي جعل الهدف النهائي لسياسة النقدية هو الاستقرار النقدي من خلال استقرار المستوى العام للأسعار، وهنا يتضح الجدول التالي يبين لنا تطور معدلات التضخم في الجزائر (2020/2010).

[1] يحياوي ايمان، أدوات السياسة النقدية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية للاقتصاد الجزائري، مخبر النقود والمؤسسات المالية في المغرب العربي، جامعة ابي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، المجلد 9، العدد 2، أوت 2023، ص 527.

الجدول رقم (04) تطور معدلات التضخم في الجزائر (2010-2020)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معدل التضخم	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9	4.8	6.4	5.6	4.3	2	2.4	7.2

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

www.1.ddta.worldbank.org

من خلال الجدول التالي نلاحظ أن معدل التضخم في سنة 2010 كان بنسبة **3.9%** وفي سنة 2011 بلغ معدل التضخم **4.5%** ليصل إلى نسبة **8.9%** في سنة 2012 راجع إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والاستيراد وزيادة أجور وما نتج عنه زيادة الطلب على السلع مما أدى إلي ارتفاع أسعارها وهنا سنتين 2013-2014 انخفاض في معدل التضخم إلى 3.3 و 2.9 على التوالي نتيجة الصرامة في تسيير الكتلة النقدية والبحث عن أساليب جديدة للتمويل بعيدة عن اصدار ثم بعد ذلك ارتفع 4.8 سنة 2015 و 64**%** سنة 2016 ويرجع الى الازمة النفطية وما نتج عنها انخفاض في أسعار الصرف وارتفاع أسعار السلع كالبنزين والمازوت وكذلك ارتفاع في أسعار الغاز والكهرباء.

سنة 2018 سجلنا سنة التضخم 4.3 وذلك راجع لجوء الدولة على التمويل التقليدي، تفشي جائحة كورونا وما خلفته من خسائر مالية على مستوى العالم عامة والاقتصاد الجزائري خاصة شهد معدل التضخم أدنى مستوى سنة 2019 بنسبة **2%**.

وهنالك نلاحظ في سنة 2020 و 2021 ارتفاع بنسبة 2.4 و 7.2 عائد بالأساس الى النقائص في ضبط الأسواق وهيمنة معظمهم أسواق السلع الاستهلاكية، وهذا ما يدل ويؤكد أن العلاقة الموجود بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي.[1]

الشكل رقم (03): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال سنة (2010-2021)

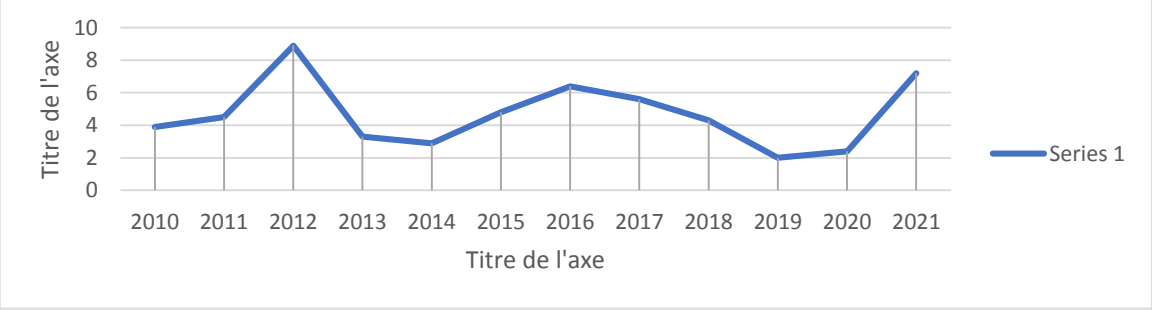

[1] يحياوي ايمان، مرجع سابق، ص528-529.

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

الجدول رقم (05): تطور الكتلة النقدية مقارنة بالناتج المحلي الاحصائي خلال فترة (2010-2020)

السنوات	التكلفة النقدي (الوحدة مليار دينار)	معدل نمو الكتلة النقدية M2%	الناتج المحلي اجمالي (GDP) % الوحدة مليار دينار	معدل النمو الناتج المحلي (GDP) %	معدل السيولة M2%(GDP)	معدل استقرار النقدي
2010	8280.74	13.50	11991.56	13.6	69.05	-0.798
2011	9929.18	13.50	14588.97	2.9	68.05	-0.012
2012	11015.13	10.90	16209.59	3.4	67.95	-0
2013	11941.50	8.40	16647.91	2.8	71.72	0.05
2014	13663.91	14.40	17228.59	3.8	8.20	0.092
2015	13704.51	0.30	16712.68	3.4	82.00	0.034
2016	13816.30	0.80	17525.10	3.2	78.83	-0.038
2017	14974.23	8.40	18594.11	1.3	80.53	0.02
2018	14974.7	11.10	21041.10	1.1	79.06	-0.017
2019	19510	-0.80	20500	1.00	80.54	-0.033
2020	17740	7.40	18380	-5.10	96.52	0.184

المصدر، من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

3-1-تحليل تطور عرض النقود بمعناه الواسع خلال فترة '2010-2020)

شهدت معدلات النمو الكتلة النقدية تطورا خلال سنة 2010 نتيجة تنفيذ البرنامج الحماسي لدعم النمو نسبة 8280.79 و2011 بمعدل 9929.18 و11015.13 و11941.50 و13663.91 سنة 2012-2014-2013 على التوالي وذلك من اجل تحسين أداء الاقتصاد الوطني، وفي سنة 2015 عرفت معدلات الكتلة النقدية للنمو انخفاض قدر بنسبة 0.3% بمقدار 13704.51 مليار دج، وفي سنة 2016 قدرت نسبة معدل نمو الكتلة النقدية 0.80% بقيمة 13816.30 مليار دج نتيجة العجز في ميزان المدفوعات أما سنة

2017 نلاحظ ان هناك تحسن في معدل النمو 8.40% السبب في ذلك وراء التوسع النقدي راجع بالأساس الى قروض النظام المصرفي الموجه للدولة.

حيث بلغت سنة 2018 مقدرا ب16636.71 مليار دج بمعدل نمو قدره 11.10% وحيث انخفض انخفاض رهيب بمعدل نمو سالب بنسبة 0.8-% سنة 2019 راجع الى ازمة جائحة كورونا وما خلفته من عجز في رصيد ميزان المدفوعات وتقلص في فائض السيولة المصرفية ثم ترفع في سنة 2020 بمعدل 7.40% بمقدار 117.40 مليار دج نتيجة تحسن في رصيد ميزان المدفوعات.

الشكل رقم (04): تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة (2010-2020)

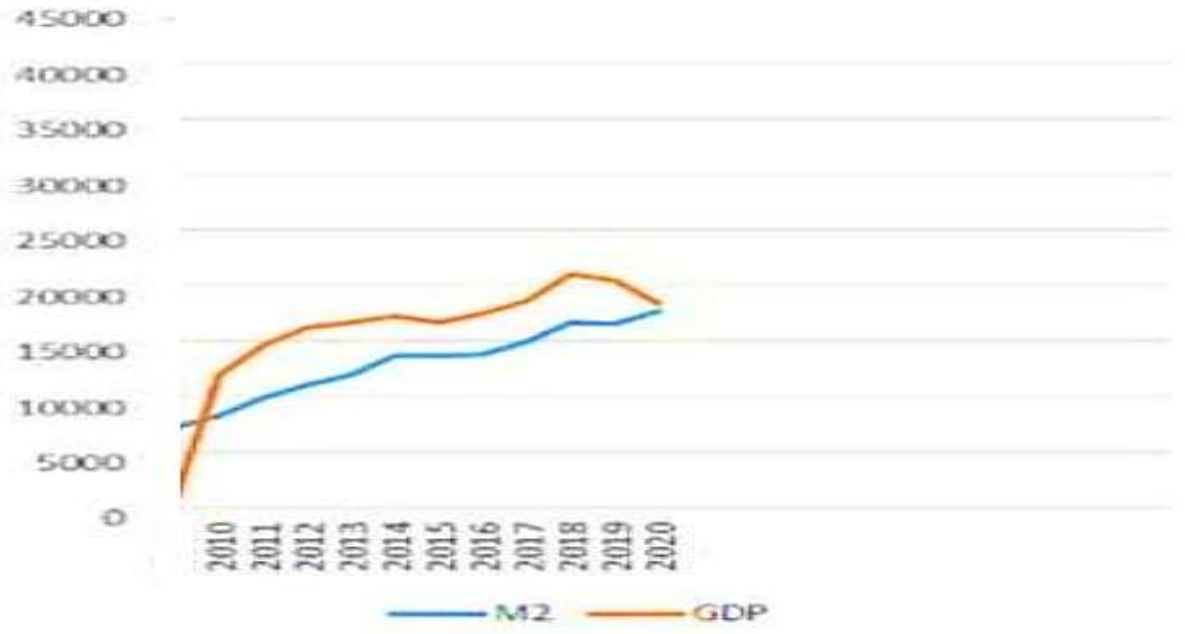

شهدت معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر تباينا خلال فترة الدراسة، نلاحظ سنة 2010 قدر معدل نمو الاقتصادي 11991.56 بنسبة 3.6% و14588.97 سنة 2011 بمعدل 2.9% وفي سنة 2012 و2013 قدر معدل النمو الاقتصادي 16209.59 و16647.91 بمعدل 3.4-2.8 على التوالي، بعدها نلاحظ تذبذب في معدل النمو الاقتصادي جراء عدم استقرار أسعار النفط الى غاية 2014 حيث بلغ اجمالي نمو الاقتصاد 17228.59 مليار دج بمعدل النمو بلغ 3.8% أما خلال سنة 2016 الة غاية 2018 فقد تم تسجيل زيادات متتالية في النمو الاقتصادي.[1]

[1] يحياوي ايمان، المرجع نفسه، ص530-531.

في سنة 2015 عرفت معدلات الكتلة النقدية للنمو انخفاض قدره 0.3% بمقدار 13704.51 مليار دج، وفي سنة 2016 قدرت نسبة معدل نمو الكتلة النقدية 0.8% بقيمة 13816.30 مليار دج نتيجة العجز في ميزان المدفوعات اما سنة 2017 نلاحظ أن هنالك تحسن في معدل النمو 8.4% السبب في ذلك وراء التوسع النقدي راجع بالأساس الى قروض النظم المصرفي الموجه للدولة.

حيث بلغت سنة 2018 مقدار 16639.71 مليار دولار بمعدل نمو قدره 11.1% وحيث انخفض انخفاض رهيب بمعدل نمو سالب بنسبة 0.8% سنة 2019 راجع إلى أزمة جائحة كورونا وما خلفته من عجز في رصيد ميزان المدفوعات وتقلص في فائض السيولة المصرفية ثم ترفع في سنة 2020 بمعدل 7.4% بمقدار 11740 نتيجة تحسن في رصيد ميزان المدفوعات.

2.3. تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة (2020/2010)

شهدت معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر تباينا خلال فترة الدراسة، نلاحظ سنة 2010 قدر معدل النمو الاقتصادي 11991.56 بنسبة **3.6%** و14558.97 سنة 2011 بمعدل 2.9% بمعدل (3.4 و2.8) على التوالي، بعدها نلاحظ تذبذبا في معدل النمو لاقتصادي جراء عدم استقرار أسعار النفط إلى غاية 2014، حيث بلغ اجمالي النمو الاقتصادي 17228.59 مليار دولار بمعدل نمو بلغ 3.8% أما خلال سنة 2016 إلى غاية 2018 فقد تم تسجيل زيادات متتالية في النمو لاقتصادي.

نتيجة تطبيق الدولة السياسة نقدية توسعية سعت خلالها وضع سيولة في الاقتصاد ودفع عجلة التنمية.

أما في سنة 2019 شهدت معدل نمو اقتصادي بنسبة 1% جراء أزمة 2014 التي أثر على الاقتصاد الوطني وفي 2020 شهدت تدهور في معدل نمو سالب قدر بنسبة 5.10-% وهذا راجع إلى جائحة كورونا وما خلفت من أضرار وخسائر في الاقتصاد الوطني.

وهنا نستنتج أن الأدوات السياسة النقدية في الجزائر أثر ضعيف على النمو الاقتصادي يسبب ميزة الاقتصاد الجزائري الذي يعتبر اقتصاد ريعي مرتبط بالتغيرات التي تحدث في أسعار النفط والذي يعتبر من أهم محددات النمو في الجزائر فأي تذبذب في أسعار النفط يعكس على النمو الاقتصادي وفي شكل الموالي يوضع ذلك:

الشكل رقم (05): يوضح حجم الكتلة النقدية M والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2020/2010)

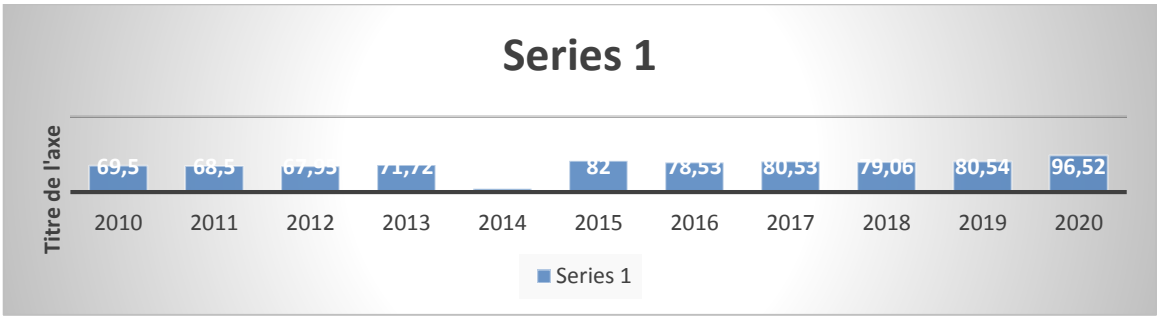

3-3- تحليل تطور معدل السيولة ومعامل الاستقرار النقدي في الجزائر (2020/2010)

- نلاحظ في الجدول في السنوات 2010 و2011 و2012 نسبية معدل السيولة 69.05% و68.05% و67.95% على التوالي لترتفع في سنة 2013 نسبة 71.72% ثم تنخفض سنة 2014 8.40% وهذا راجع إلى انخفاض حاد في أسعار النفط إلى الارتفاع مجددا سنة 2015 إلى غاية 2020 بنسبة 82.00%، 78.83%، 80.53%، 79.06%، 80.54%، 96.52% على التوالي.

- أما بالنسبة إلى معامل الاستقرار النقدي أو ما يسمى بالضغط التضخمي فيصبح لنا من خلال الجدول عدم وجود توافق بين التغيير في الكتلة النقدية والتغيير في الناتج المحلي الإجمالي، ما يفسر عدم الاستقرار النقدي في الاقتصاد الجزائري.

- في السنوات الأخيرة التي تجاوز فيها معامل الاستقرار الواحد فهذا يدل على أن الاقتصاد في حالة تضخم وهذا اسنادا إلى النظرية الكمية للنقود فهذا كمؤشر يبين وجود ضغط تضخمي في حالة الزيادة في الكتلة النقدية والتي لا يقابلها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ففي الحالة التي يكون فيها معامل الاستقرار مساويا إلى الصفر معناه وجود استقرار نقدي أما في الحالة التي يكون فيها معامل الاستقرار أقل من الصفر أي أن الاقتصاد في حالة ركود، والحالة التي يكون فيها معامل الاستقرار أكبر من الصفر فإن الاقتصاد يعاني من ضغوط تضخمية.

الفرع الثالث: عوامل نجاح وفشل السياسة النقدية في الجزائر

أولا: عوامل نجاح السياسة النقدية في الجزائر

من خلال المعالجة السابقة لموضوع السياسة النقدية، تبين لنا أن هذه السياسة من شأنها أن تحقق فعالية في ظل توفير شروط معينة تذكر منها مالي:[1]

[1] بوحلاس ياسر، بوراوي زهير، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر فترة (2010-2020)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماستر علوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة، معهد علوم اقتصادية وعلوم تسيير، سنة (2023/2022)، ص 67

1- تحديد هدف أساسي للسياسة النقدية بحيث لا يوكل للسياسة النقدية عدة أهداف نظرا للتصادم بينها فتجد السلطة النقدية عاجزة في هذه الحالة وعليه كلها استهدفت السياسة النقدية تنفيذ هدف وحيد كما زاد ذلك من فعاليتها؛

2- التعرف على وزن كل وحدة مؤسسية في محل النشاط الحكومة هل هي اجتماعية أو مادية وعلى غرار ذلك تسير السلطة النقدية؛

3- مرونة الجهاز الإنتاجي للمتغيرات النقدية مما يقلل من ظهور فجوات التضخمية؛

4- توفير مناخ استثماري قادر على استيعاب دخول وخروج رؤوس الأموال وكذلك الاستثمارات المختلفة؛

5- ضرورة تمتع اقتصاد البلد بسوق نقدي وسوق مالي منظمين ومتطورين؛

6- تكون السياسة النقدية فعالة أكثر كلها تمتعت السلطة النقدية بدرجة كبيرة من الاستقلالية؛

7- حساسية الاستثمار كمتغيرات السياسة النقدية؛

8- ضعف نشاط السوق الموازي إذ كلما قل نشاط هذا السوق كلما أمكن التحكم في الاقتصاد وبالتالي تفعيل السياسة النقدية.

ثانيا: عوامل ضعف وفشل السياسة النقدية في الجزائر

سنتطرق إلى أهم العوامل التي تقف عائقا أمام السير الحسن للسياسة النقدية في الجزائر والتي نوجزها فيما يلي:[1]

- **شدة سياسة الاقتصاد الجزائري والسياسة النقدية** للتغيرات التي تحدث على مستوى السوق النفطي، وكذا الاضطرابات التي قد تعرفها العملة المتعامل بها في سوق النفط العالمي إذ ينتج ذلك عن علاقة دائرية بين الوضع الخارجي للجزائر والخزينة التي تجد ملاذها في الجهاز النقدي مما يكون الوضع له الأثر السلبي على سير السياسة النقدية في الجزائر كما أنها في ظل اعتماد الجزائر في صادراتها على منتج شبه وحيد بصفة مرتفعة وهي لا تتحكم في سوقه سينتج عنه عدم فعالية تخفيض العملة كإجراء لتحسين الوضع الخارجي للاقتصاد بالإضافة إلى أن السياسة النقدية وفعاليتها قد تتراجع لاسيما خلال فترات الانخفاض في أسعار المحروقات كما حدث نهاية 1998 في حين نجد أدائها وفعاليتها الاقتصادية تصبح في تبعية دالية لسوق المحروقات.

- **ضعف الوعي النقدي والمصرفي:** بحيث يتجه الافراد في الدول النامية إلى الاحتفاظ بموجوداتها في شكل عملة سائلة وليست في شكل ودائع أو أوراق مالية وهو ما يقلل من دور البنوك التجارية بالإضافة إلى غياب الدور الفعال للأسواق النقدية والمالية، حيث أن السوق المالية في الجزائر حديثة النشأة وهذا ما يرجع إلى

[1] بوحلاس ياسر، بوراوي زهير، مرجع سابق، ص 66

ضعف القدرة على الخروج من اقتصاد الاستدانة الذي يثقل كاهل البنوك إلى اقتصاد الأسواق المالية الذي يتهامش واقتصاد السوق الموجه إليه في إطار تحول الاقتصاد الجزائري، إضافة إلى عدم بلوغ درجة تحقيق الشفافية الاقتصادية في إطار هشاشة الاقتصاد الجزائري.

- **ضعف التعامل مع البنوك الخاصة في الجزائر** مما يفسر قلة الثقة في القطاع البنكي المخوصص، خاصة بعد أزمة بنك الخليفة.

- **ضعف التعامل بالنقد الالكتروني** مما يعمل على ارتفاع المتعامل بالورق النقدي مما يكون له تأثير على سيطرة الجهاز المصرفي على الكتلة النقدية.

الفرع الرابع: تحديات السياسة النقدية في الجزائر

- إن فعالية السياسة النقدية بالجزائر تتأس بصفة خاصة على مدى مقدرة الجهاز المصرفي على تبعية أكبر معدل من المدخرات والودائع بحيث يصبح حجم النقود خارج الدورة المصرفية منخفضا إلى أدنى حد ممكن، ليتحقق بذلك النقود قيمة تنافسية بالإضافة إلى خلق مصداقية اتجاه السلطة النقدية إلا أن هذا يواجه مجموعة من التحديات والعوائق من بينها: عن ذلك علاقة دائرية بين الوضع الخارجي للجزائر والخزينة العمومية التي تجد ملاذها في الجهاز النقدي الشيء الذي قد يكون له تأثير على مسار السياسة النقدية للجزائر كما أنه في ظل اعتماد الجزائر على منتج واحد بصفة مرتفعة سينتج عنه عدم فعالية تخفيض قيمة العملة باعتباره اجراء يحسن من الوضع الخارجي.[1]

- ضعف الوساطة المالية المتعلقة بالقروض الطويلة الأجل والمتمثلة أساسا في السوق المالي ذا النشأة الحديثة إذ تم إحداثها بموجب المرسوم التشريعي رقم 93- 10 الذي نص على ثلاثة من الهيئات:

- لجنة تنظيم ومراقبة عملية البورصة (COSOB) لضمان حماية المستثمرين من جهة، حسن أداء السوق وشفافية من جهة أخرى.

- مؤسسة تسيير بورصة القيم (SGBV) وظيفتها تنظيم وتسيير دوران صفقات القيم المنقولة.

- وسطاء عمليات البورصة (LOB)

خلال نهاية 2000 نجد السوق المالي يسجل مجموعة من المنتجات المالية تتمثل في الآتي:

- دخول أول منتج في القروض المصدرة من طرف سوناطراك؛

- دخول ERIAD DETIFإلى البورصة؛

- دخول SAIDAL إلى البورصة.

[1] بوحلاس ياسر، بوراوي زهير، المرجع نفسه، ص 67 -68-69

وهذا ما يرجع إلى ضعف القدرة على الخروج من اقتصاد الاستدانة الذي يثقل كاهل البنوك التجارية إلى اقتصاد الأسواق المالية الذي يتماشى واقتصاد السوق الموجه إليه في إطار تحويل الاقتصاد الجزائري، إضافة إلى عدم بلوغ درجة الشفافية الاقتصادية في إطار هشاشة الاقتصاد الجزائري ذي القطاع الضعيف وعدم نضج القطاع الخاص، وهو ما يفسر بسيطرة القطاع على الأقل حكوميا على البورصة.

- ضعف التعامل مع البنوك الخاصة في الجزائر مما يوضح عدم الثقة في القطاع البنكي الخاص، أو بالأحرى قلة التعامل المصرفي كلية لتبقى العلاقة التاريخية بين القطاع العام العيني والقطاع العام القدي تلعب دورها في الوساطة المالية.

فإن نجاح السياسة النقدية من خلال مجموعة من العوامل والشروط أبرزها:

- تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة وهذا نظرا لتعارض كثير من الأهداف المسطرة لابد من ضرورة تنمية الوعي الادخاري لدى مختلف الاعوان الاقتصاديين؛
- لابد من توافر أسواق مالية ونقدية منظمة ومتطورة؛
- العمل على محاربة ظاهرة الاقتصاد الغير رسمي؛
- العمل على استقلالية البنك المركزي عن الحكومة؛
- لابد من إعادة تأهيل البنوك التجارية من خلال التفتح على الشراكة بمختلف أساليبها؛
- تكييف البيئة المصرفية، بمضاعف عدد المصار الخاصة والعمومية المحلية والأجنبية لتشجيع اقتصاد السوق القائم على المناقشة التنافسية؛
- يجب إعادة الاعتبار لدور البنوك، بإعادة النظر في العلاقة التي تربط هذه المؤسسات بالدولة وذلك في حدود ما للدولة من حقوق وما عليها من واجبات كباقي المساهمين؛
- تحسين وتنويع الخدمات المقدمة للمدخرين واتباع السياسة أكثر ديناميكية فيما يتعلق يجمع المواد مع تكرير وسائل الدفع وتعميم استعمالها؛
- شدة حساسية الاقتصاد الجزائري وسياسة النقدية بالمتغيرات التي تحدث على مستوى السوق النفطي وكذا الاضطرابات التي قد تعرفها عملية التشديد النفطية.

المطلب الثاني: دراسات سابقة

الدراسة الأولى:

تقديم أستاذة صوان أسماء بعنوان أثر التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية على النمو الاقتصادي سنة (2020/2019) من خلال أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي وتقنيات كمية جامعة عبد الحميد إبن باديس، مستغانم.

- هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أدق طرق تنفيذ كل السياسة النقدية والمالية في الجزائر من خلال التطرق لمختلف الأدوات السياسية والأدوات المالية التي دلت على مدى تحقيق أهدافها، أو عدم تحقيقها لهذا سلط الضوء على مختلف محددات النمو الاقتصادي وتوضيح مختلف وتوضيح مختلف الإصلاحات والقوانين وذلك للوصول إلى تحليل أعمق لمدى التوافق أو التعارض بين السياستين بما يعيق عملية التنسيق والتحفيز على النمو الاقتصادي.
- كما استندت هذه الدراسة إلى المنهج الوصفي في الجزء النظري اما في الجزء التطبيقي فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي بصفة عامة.
- ومن خلال الدراسة تقدمت الطالبة مجموعة من التساؤلات الفرعية حول موضوع الدراسة ومختلف الفرضيات منها:
- ماهي أهم النقاط القنوات التفاعل التي تبين العلاقة التبادلية بين السياستين النقدية والمالية في الجزائر؛
- ماهي أهم التحديات التي يتفق أمام حصيلة التسقيف في الجزائر.

ومن فرضيات الدراسة نجد:

- تتفاعل السياسة النقدية مع السياسة المالية من خلال نقطتين أساسيتين هما طرق تمويل الدين الحكومي خاصة من ناحية تحقيق الاستدامة المالية وأثر حجم الانفاق الحكومي على مستويات الأسعار، وأهم تحدي أمام السياستين هو مسايرة السياسة المالية للدورة الاقتصادية؛
- غياب مقابل حقيقي للإنفاق الحكومي وعدم فعالية بسبب الضعف المؤسسي السائد في اقتصاد الجزائر.

الدراسة الثانية:

من إعداد الطالبة ثلجي مخطارية بعنوان أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية (2013/1990) وفق مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير تخصص علوم مالية جامعة ابن خلدون– تيارت سنة (2015/2014).

- تكمن أهداف هذه الدراسة التعرف على أهم المفاهيم النظريات والنماذج التي عرفها الفكر الاقتصادي حول السياسة النقدية والنمو الاقتصادي؛

- كما هدفت دراسة العلاقة الدالة بين الساسة النقدية والنمو الاقتصادي من خلال الدراسة القياسية بغية معرفة مدى مساهمة متغيراتها النقدية في الزيادة من النمو الاقتصادي وذلك هدفت إلى استعراض الاقتصاد الجزائري ودراسة أهم العوامل الداخلية والخارجية والاختلالات التي تعرض لها للكشف عن مدى فعاليتها السياسية النقدية المتبعة للزيادة في معدلاته؛

- كما اعتمدت الطالب على المنهج الاستقرائي في المعالجة النظرية لموضوع السياسة النقدية والنمو الاقتصادي؛

- بالإضافة إلى استخدام الطرق القياسية والاحصائية الضرورية لدراسة وتحليل العلاقة بين متغيرات السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، ومن خلال الدراسات السابقة والإطار النظري والتطبيقي توصلت إلى النتائج التالية:

- وجود الحقيقي للسياسة النقدية يعتبر أولى ثمرات الإصلاح في الاقتصادي التي شرعت فيها الجزائر بإشراف المؤسسات الدولية وذلك بعد صدور قانون 90-10 والمتعلق بالنقد والقرض الصادر يوم 14-14-1990 والذي يعد بمثابة المنعرج التاريخي في مسارها؛

- هناك تأثير حقيقي للسياسة النقدية على النمو الاقتصادي وقد ظهر ذلك من خلال الدراسة القياسية وهذا ما أكدته معظم الدراسات والنماذج النظرية الاقتصادية حيث تقوم السياسة من خلال أدواتها بالتحكم في العرض النقدي وحجم الائتمان وبالتالي في معدلات التضخم الأمر الذي ينعكس على إيجابيا على النمو الاقتصادي؛

- التوافق والانسجام بين السياسة النقدية والسياسات الاقتصادية الأخرى كفيل بضمان نتائج أفضل.

الدراسة الثالثة:

- من إعداد الطالب بروشة كريم تحت عنوان دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر (1990-2016) تحت أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص "مالية دولية" جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير "قسم العلوم الاقتصادية"

- بحيث تمكن أثر كل من السياستين النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي في التوازنات الاقتصادية الداخلية كما تسعى إلى تحقيق الأهداف والتي تم تسليط الضوء على مسار السياستين النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التوازن الخارجي.

- كما اعتمد الطالب بروشة كريم على المنهج الوصفي والذي يتعلق بوصف الأدبيات النظرية للدراسة والمنهج التحليلي الذي يتعلق بالجانب التطبيقي من أجل وصف وتحليل متغيرات الدراسة.

- كما قدم الطالب دراسة قياسية للأثر السياسة النقدية والمالية على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2013) والدراسات التي تحتوي على ثلاث مباحث حيث تناولنا في البحث الأول استعراض

مسار السياسة النقدية في الجزائر (1990-2000) أما المبحث الثاني فيتناول تطورات السياسة المالية في الجزائر وذلك الحسابات الخارجية خلال نفس الفترة حيث سيخصص المبحث الثالث لدراسة مدى فعالية السياسة النقدية والمالية المتبعة للسياسة النقدية والمالية المتبعة في إعداد التوازن في ميدان المدفوعات وكذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR).

الدراسة الرابعة:

من تقديم الطالبة باب الله حليمة بعنوان أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية (1990-2017) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص اقتصاد كمي من خلال أطروحة مذكرة لنيل شهادة الماستر ل م د جامعة العربي بن المهيدي سنة (2018-2019).

- حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على موضوع السياسة النقدية والنمو الاقتصادي وكذلك إلى ابراز دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي والتعرف على أهم المتغيرات التي تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي كما تنتج أهمية البحث عن التحديات التي واجهتها الجزائر والتي فرضت عليها تصحيح سياستها النقدية لمواكبة التطورات العالمية.

- كما تطرقت هذه الدراسة إلى المنهج التاريخي بحيث تناول فيه المسار التاريخي لتطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر والمنهج الوصفي تناولنا فيه الأسلوب الوصفي عند التعرض لمختلف المفاهيم والمنهج التحليلي مستعمل لربط السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي من خلال المعطيات والإحصاءات أما المنهج القياسي حيث تم الاعتماد على الأساليب القياسية حيث تم التوصل النتائج الفعالية ومن خلال معالجتنا للإشكالية تطرقنا من خلال الفرضية العامة بأن أدوات السياسة النقدية إلى تحضير النشاط اقتصادي وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي بالإضافة إلى زيادة الكتلة النقدية تؤدي بدورها إلى زيادة الاستثمار وارتفاع معدلات التضخم بسبب الناتج الإجمالي ومن خلال تحقيق هذه الفرضية أدت إلى تحفيز النشاط الاقتصادي وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة في حجم المعروض النقدي وتوجيهه إلى القروض ومنه زيادة في الاستثمارات وتحقيق نمو اقتصادي.

الدراسة الخامسة:

- بقيق ليلي اسمهان، أطروحة دكتوراه، بعنوان آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية، دراسة قياسية 2015 هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى فعالية قنوات السياسة النقدية في الجزائر، لاستنتاج أهم المعوقات الداخلية التي تعترضها من أجل تفعيل السياسة النقدية باستخدام المنهج الوصفي، التاريخي، التحليلي من خلال الاطار النظري للسياسة النقدية والمراحل المختلفة لتطورها وتحليل والمنحنيات ونتائج الدراسة

القياسية خلال مراحل تطور لتحقيق نتائجها المتمثلة في القناة النقدية ومدى القروض المقدمة في إيصال آثار السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي.

خلاصة المبحث الثاني:

ومن خلال هذا المبحث قمنا بالتطرق إلى دراسة تحليلية حول السياسة النقدية والنمو الاقتصادي ويمكن القول أن:

البرنامج الخماسي الثاني (2010-2014) يهدف إلى تعزيز وتوطيد النمو الاقتصادي الذي يبدأ في البرنامج الأول ومن أهم محاور توطيد النمو نجد:

- الاستثمار في البنية التحتية؛
- استكمال المشاريع الكبرى؛
- الاطلاع على المشاريع الجديدة؛
- تشجيع القطاع الصناعي والانتاجي؛
- الإصلاحات المالية والمصرفية.

ومن خلال تحليلنا لانعكاسات السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، قمنا بالتركيز على أهم الأدوات منها:

- معدل إعادة الخصم والذي يعتبر من أكثر الأدوات الهامة من حيث استخدامها وتأثيرها على الائتمان المصرفي وكذلك تحليل معدل التضخم ودراسة العلاقة بين مؤشر الكتلة النقدية بمعناه الواسع والناتج المحلي الإجمالي كممثل عن النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة بالاستعانة بمؤشرات مماثلة في كل من معدل السيولة ومعامل الاستقرار النقدي حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن السياسة النقدية في الجزائر في تضل غير كافية لوحدها إذ لابد من تظافر جهود مختلف السياسات الاقتصادي؛
- سجلت معدلات التضخم عموما تذبذب طول فترة الدراسة؛
- استجابة النمو الاقتصادي لتغيرات في متغيرات السياسة النقدية وهذا إذ دل على العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي الذي يعتبر أحد أهم أهداف السياسة الاقتصادية العامة التي تسعى لبلوغه من خلال السياسة النقدية التي تعتبر مجال من مجالاته ما لاحظناه.

ومن خلال المعالجة السابقة لموضوع السياسة النقدية تم الوصول إلى بعض عوامل نجاح وفشل السياسة النقدية وتحدياتها وعوائقها في الجزائر:

1- عوامل نجاحها:

- تحديد هدف أساسي للسياسة النقدية؛
- تعرف على وزن كل وحدة؛

- توفير مناخ استثماري قادر الاستيعاب.

2- عوامل فشل السياسة النقدية:

- ضعف الوعي النقدي والمصرفي؛
- ضعف التعامل مع البنوك الخاصة؛
- ضعف التعامل بالنقد الالكتروني.

ومن بين تحدياتها وعوائقها نجد ضعف استقلالية بنك الجزائر:

- ضعف سوق المال، تقلبات سعر الصرف؛

ومن هنا نقوم بمعالجة التحديات:

- لابد من توافر أسواق مالية ونقدية منظمة ومتطورة؛
- العمل على محاربة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي؛
- العمل على استقلالية البنك المركزي عن الحكومة؛
- تأهيل البنوك التجارية من خلال فتح على الشراكة بمختلف أساليبها.

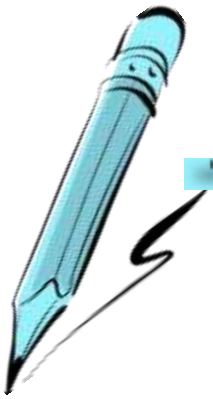

الخاتمة

الخاتمة

تشكل السياسة النقدية أحد أهم الأدوات التي تعتمدها الدول لتحقيق استقرار الاقتصادي وتحفيز النمو، وفي حالة الجزائر فإن التحليل خلال الفترة 2010-2020 يظهر أن هذه السياسة واجهت عدة تحديات حدت من فعاليتها، فرغم اللجوء الى أدوات مختلفة كانخفاض أسعار الفائدة وتوسيع القاعدة النقدية إلا أن تأثيرها على النمو الاقتصادي ظل محدود، لذا فإن تفعيل دور السياسة النقدية في النمو الاقتصادي يمثل إصلاحات هيكلية متماثلة، ويحقق تنويع اقتصادي حقيقي لضمان تنمية شاملة في المستقبل.

لقد تناولت هذه الدراسة إشكالية انعكاسات السياسة النقدية في الجزائر 2010-2020، سعينا للإجابة عن التساؤلات الفرعية المتعلقة بمفهوم السياسة النقدية، ومدى استجابة النمو الاقتصادي للتغيرات في أدواتها، وذلك لاختبار الفرضيتين القائمتين على وجود انعكاسات وعلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي وتوصلت الى النتائج التالية:

أولا: نتائج اختبار الفرضيتين:

صحة الفرضية الأولى: والتي تتضمن وجود انعكاسات ملموسة للسياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر 2010-2020، فقد بينت النتائج صحة الفرضية التي تفترض وجود تأثير إيجابي لأدوات السياسة النقدية على معدلات النمو، لاسيما في اعتماد الحكومة على سياسات توسعية كخفض أسعار الفائدة وزيادة عرض النقد لتحفيز النشاط الاقتصادي.

صحة الفرضية الثانية: أكدت على وجود علاقة بين أدوات السياسة النقدية ومعدلات النمو الاقتصادي ومع ذلك من المهم الإشارة الى أن قوة هذا التأثير ومدى استجابته قد تختلف باختلاف الأدوات المستخدمة والظروف الاقتصادية الزائدة.

ثانيا: النتائج العامة:

تشير النتائج العامة إلى أن السياسة النقدية من خلال أدواتها المختلفة مثل متطلبات الاحتياطي وعمليات السوق المفتوحة أثرت على تكلفة الاقتراض وتحفيز الاستثمار والانفاق الاستهلاكي وبالتالي على وتيرة النمو الاقتصادي، ومع ذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار أن فعالية السياسة النقدية قد تكون محدودة بفعل عوامل أخر هيكلية ومؤسسية في الاقتصاد الجزائري مثل: القطاع المهيمن وتطور قطاع المالي.

ثالثا: أفاق الدراسة

تفتح هذه الدراسة أفاقا واعدة لمزيد من البحث والتحليل المعمق حول هذا الموضوع، يمكن للبحوث المستقبلية أن تكتشف:

- السياسة النقدية أداة رئيسية في ضبط النشاط الاقتصادي من خلال التأثير على التضخم وأسعار الفائدة والكتلة النقدية وسعر الصرف.

- الأثر المنفصل لكل أداة من أدوات السياسة النقدية على مختلف جوانب النمو الاقتصادي (الاستثمار، الاستهلاك).

- تحليل مقارن لتجربة الجزائر مع الدول الأخرى أو ذات هياكل اقتصادية مماثلة.

- تقييم فعالية السياسات النقدية البديلة التي يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر.

- مدى تأثير السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي 2010-2020.

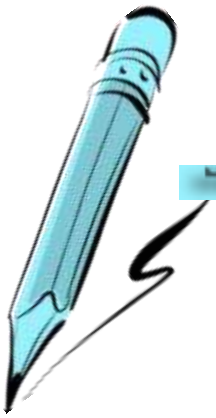

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1-الكتب

1- دكتور رحيم حسن، كتاب النقدية من إطار الفكرين الاسلامي والغربي، طبعة الاولى، دار المناهج، عمان، 2010

2- دكتور زكرياء الدوري، يسرا السامرئي، كتاب البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار النشر اليازوري، كتاب رقمي، 2013

2-أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير ومذكرات الماستر

1- باب الله حليمة، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990- 2017، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة العربي بن مهيدي، 2018

2- بن شرفي كريمة : شنافي شيماء، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة عين تموشنت، بلحاج بوشعيب، 2022- 2023

3- بن شرفي كريمة، شنافي شيماء، اثر سياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية 1990-2021، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم الاقتصادية تخصص اقتصاد بنكي ونقدي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عين تيموشنت، بلحاج بوشعيب، 2022-2023

4- بوحلاس ياسر، بوراوي زهير، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر فترة (2010-2020)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماستر علوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة، معهد علوم اقتصادية وعلوم تسيير، سنة (202/2022)

5- ثليجي مخطارية، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية 1990- 2013لنيل شهادة التخرج ماستر الاكاديمي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعةابن خلدون، تيارت، 2014-2015

6- ثليجي مخاطرية، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية (1990- 2013)، مذكرة تخرج من متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم المالية، جامعة ابن خلدون - تيارت، 2014 - 2015

7- حواشين رماح ، النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية (2000 - 2014)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، إقتصاديات العمل، جامعة ابن خلدون، تيارت

8- سمية فتاتنية، اثر سياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة 8 ماي بقالمة، 2016/2015

بوروشة كريم، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر 1990-2016، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018-2019

9- صوان أسماء، أثر تنسيق بين السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر لنيل شهادة الدكتوراه كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019-2020

10- فتاتتية سمية، بوحليط زينب، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي 1930 - 2014 ، مذكو تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2015

11- وليد قسوم مساوي، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر 1993، أطروحة مقدمة لنيل الدكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2019

3-المقالات العلمية

12- دكتور بطاهر علي، مقال في تحديات السياسة النقدية المستخدمة في الجزائر لتحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال فترة 1990-2020، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بوعلي، مجلد 19، العدد 32، شلف، 2023

13- يحياوي ايمان، أدوات السياسة النقدية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية للاقتصاد الجزائري، مخبر النقود والمؤسسات المالية في المغرب العربي، جامعة ابي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، المجلد 9، العدد 2، أوت 2023

ملخص:

تعد السياسة النقدية إحدى الأدوات الرئيسية التي تستخدمها السلطات النقدية، كالبنك المركزي، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحكم في معدلات التضخم والنمو، وتؤثر هذه السياسة على النمو الاقتصادي.

حيث تلعب السياسة النقدية دورًا محوريًا في تحفيز أو كبح النمو الاقتصادي، من خلال أدواتها المختلفة، ولكن لتحقيق نمو مستدام، يجب أن تكون هذه السياسات متوازنة ومتكاملة مع السياسات المالية والإصلاحات الهيكلية.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية – النمو الاقتصادي – البنك الدولي.

Abstract:

Monetary policy is one of the main tools used by monetary authorities, such as the central bank, to achieve economic stability and control inflation and growth rates. This policy affects economic growth, as it plays a pivotal role in stimulating or restraining growth through various instruments. However, to achieve sustainable growth, these policies must be balanced and integrated with fiscal policies and structural reforms.

Keywords: Monetary Policy – Economic Growth – World Bank